الأمم المتحدة

PBC/6/GUI/2

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 June 2012
Arabic
Original: French

لجنة بناء السلام
الدورة السادسة
تشكيلة غينيا

استنتاجات وتوصيات الاستعراض الأول لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة من أجل بناء السلام في غينيا بين الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام

في ختام الاستعراض الأول لتنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة من أجل بناء السلام في غينيا بين الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام، ومع مراعاة المخاطر المحدقة ببناء السلام والفرص المتاحة له في الأمد القصير، إن تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام:

١ - تلاحظ أن الجهات الفاعلة الغينية الرئيسية والشركاء الدوليين متفقون على أهمية إنجاز المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تسفر عن إجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة وذات مصداقية على المستويين السياسي والتقني وشاملة ومُرضية ويقبلها الجميع، وتلاحظ أيضا أن الغينيين يعتبرون هذه الانتخابات فرصة للمصالحة الوطنية ولمشاركة نسائية أكبر في الحياة السياسية؛

٢ - تشيد بانفتاح الرئيس كوندي على الحوار، وتلاحظ نقط التوافق التي تم التوصل إليها بالحوار السياسي الشامل للجميع حول مسائل هامة مرتبطة بالانتخابات التشريعية، وتشجع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار قدر الإمكان حول المسائل التي لا تزال عالقة، وتعرب عن انشغالها في هذا السياق بمناخ الريبة السائد حول عملية الانتخابات التشريعية وبنوع من الميل إلى التلاعب بالهوية العرقية لغايات سياسية؛

٣ - تلاحظ الجهود الرامية إلى بدء عملية التشاور بغية إنشاء آليات المصالحة الوطنية، فضلا عن تحقيق تطلعات السكان الغينيين إلى عملية أسرع وأكثر انفتاحا؛

120612 120612 12-36640 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - تشيد بالتقدم الأولي الملحوظ في إصلاح قطاع الأمن، وبخاصة التعداد الحيوي والإحالة على التقاعد اللذين شملا ٩٢٨ ٣ فردا من الأفراد العسكريين الذين بلغوا سن التقاعد، وتحيط علما برغبة الحكومة وشركائها في الاستفادة من الدينامية والثقة اللتين نتجتا عن هذه الخطوات الأولى لمواصلة العمل بإدخال إصلاحات هيكلية أكثر؛

٥ - تلاحظ قلق السلطات الغينية أمام التهديدات الأمنية الجديدة، وبخاصة النزاعات والتهديدات التي تواجهها بلدان الساحل وغرب أفريقيا، مثل الإجرام العابر للحدود، وانتشار الأسلحة الخفيفة، والاتجار بالمخدرات والتهديدات التي تطرحها المنظمات الإرهابية، وتوافق على نداءها الداعي إلى اتباع نهج دون إقليمي؛

٦ - تلاحظ أيضا أنه يستحيل على بعض الشركاء الدوليين التعاون مع السلطات الغينية في هذه المجالات طالما أن الدوائر المعنية بمكافحة هذه التهديدات توجد تحت قيادة شخص مذكور في تقرير التحقيق الدولي في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ يشتبه في مسؤوليته ووجه إليه اتهام منذ ذلك الحين؛

٧ - تحيط علما بمبادرات الحكومة في مجال عمالة الشباب والمرأة، وبخاصة الصندوق الذي أنشأته الحكومة لتشجيع النساء على مباشرة الأعمال الحرة وصندوق دعم عمالة الشباب، وتلاحظ رغبة الحكومة في الاستفادة من خبرة عالية لوضع رؤية على المدى المتوسط والطويل لعمالة الشباب والمرأة؛

٨ - تلاحظ أن هناك إصلاحات هامة جارية، وبخاصة في مجال الاقتصاد الكلي، وأن السكان يتطلعون إلى مزيد من الفوائد الملموسة للديمقراطية والإصلاحات. وتأمل السلطات الغينية في بلوغ نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٢، لتتمكن من استثمار الموارد المخصصة حاليا لخدمة الديون الخارجية في القطاعات الاجتماعية؛

٩ - تحيط علما بالتطلعات الكبيرة تجاه تنمية قطاع التعدين والقلق الذي أعرب عنه الكثيرون بشأن مخاطر نشوب نزاع حول امتيازات التعدين، التي يمكن ربطها بفرص العمل، أو بالعلاقات مع المجتمعات المحلية المجاورة لمواقع التعدين، أو بالمنازعات العقارية، وتشيد في هذا السياق بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين (وبخاصة الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) للتنمية المحلية المتوازنة والإدارة الإقليمية المستدامة من خلال تقديم مساندة قوية للامركزية؛

١٠ - تشيد بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين في المجالات الثلاثة لبناء السلام وتلاحظ عزمهم على تعزيز التعاون مع غينيا بعد الانتخابات التشريعية؛

١١ - وتلتزم الحكومة الغينية ولجنة بناء السلام بمواصلة تعاونهما من أجل بناء السلام مع مراعاة النقط التالية، التي تكمل التزاماتهما المتبادلة المعتمدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والتي يؤكدان من جهة أخرى استمرار صلاحيتها:

ألف - تعزيز المصالحة والوحدة الوطنيتين

تُوصى الحكومة بما يلي:

١٢ - كفالة تنظيم الانتخابات التشريعية **في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٢** والحرص على أن تكون حرة، وشفافة، وذات مصداقية على الصعيدين السياسي والتقني، وسلمية، ومُرضية، ويقبلها الجميع، وحث اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على بلورة جدول زمني يلبي معايير المصداقية المذكورة آنفاً ويحسّن التواصل مع الأحزاب السياسية والشركاء الدوليين، لتجنب الشكوك ومخاطر سوء الفهم، وكفالة دعم العملية الانتخابية بشكل متواصل ومنسق، ودعوة الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظمات المجتمع المدني إلى نشر مراقبين للانتخابات في وقت مبكر كاف لدعم مصداقية العملية الانتخابية وتعزيزها؛

١٣ - دعم اللجنة المؤقتة للمصالحة الوطنية وتسريع عملية التشاور الوطني من أجل إنشاء آلية لتحقيق المصالحة الوطنية، بالاستفادة من التجارب المكتسبة مؤخراً في بلدان أخرى. وينبغي أن تستخدم اللجنة منهجية تتيح جمع رغبات السكان في ما يتعلق بآليات العدالة الانتقالية المعتزم اعتمادها والتي تأخذ في الحسبان السياق الوطني وخصوصيات المصالحة في غينيا، وهذه المصالحة ذات وجهين: المصالحة بين المواطنين والدولة، والمصالحة بين السكان المدنيين وقوات الدفاع والأمن؛

١٤ - مواصلة الحوار مع ضحايا أعمال العنف التي ارتكبتها الدولة أو قوات الأمن على نطاق واسع، من أجل تحقيق عدالة تعويضية تمكّنهم من المضي قُدُماً في طريق المصالحة، وإدماج مساندة ضحايا العنف الذي مارسته الدولة في عملية المصالحة الوطنية؛

١٥ - مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز التعاون التقني والخدمات الاستشارية (A/HRC/19/L.40)، وبالخصوص تيسير إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان بمجرد انتخاب الجمعية الوطنية وتمكّنها من التصويت على قانون أساسي على النحو الذي ينص عليه الدستور؛

١٦ - مواصلة تيسير عمل فريق القضاة المكلفين بالتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بتزويدهم بالوسائل الضرورية لكفالة حماية الضحايا والشهود والعاملين في الفريق حماية فعّالة، وكفالة تأمين الأدلة والبيانات، وضمان الحركة اللازمة

لإتاحة التنقل لمقابلة الضحايا وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات والمواد المكتبية، ووضع كل ذلك في إطار متابعة توصيات فريق الخبراء التابع للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، ومواصلة التعاون، في هذا السياق، مع المحكمة الجنائية الدولية؛

١٧ - اتخاذ جميع التدابير المناسبة الكفيلة باستيفاء الإجراءات القضائية على النحو الواجب وفي أقرب وقت ضد الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب أعمال العنف التي وقعت حوالي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ المشار إليها في تقرير لجنة التحقيق الدولية المكلفة بتحديد الوقائع والظروف التي اكتنفت أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في غينيا (S/2009/693) والذين لا يزالون يشغلون مناصب داخل الدولة في غينيا، وذلك تمشياً مع رغبة الحكومة في المضي إلى أبعد مدى في مكافحة الإفلات من العقاب؛

١٨ - دعم الجهود وآليات المصالحة التقليدية على مستوى المجتمعات المحلية، والتسوية السلمية للتراعات المحتملة، ولا سيما التراعات العقارية المتعلقة برخص استخراج المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية، والتراعات النقابية (بين أرباب العمل والعمال)، والتراعات الدائرة بين المجتمعات المحلية للبحث عن فرص العمل والمنافسة بين السكان المحليين والعمال المهاجرين؛

وتُوصَى لجنة بناء السلام بما يلي:

١٩ - تعزيز التعاون مع الحكومة الغينية والجهات المعنية الأخرى لتنظيم انتخابات تشريعية ذات مصداقية من منظور سياسي وتقني؛ والقيام في هذا الصدد، بمواصلة الدعوة إلى تعزيز الحوار فيما بين الغينيين؛

٢٠ - كفالة مساعدة معززة ومنسقة للشركاء الدوليين في تنظيم الانتخابات التشريعية، بما في ذلك في مجال الأمن أثناء الانتخابات؛

٢١ - دعم عملية استخلاص الدروس من العملية الانتخابية لتحديد الدروس المستفادة الرئيسية ووضع أسس أقوى للانتخابات المقبلة، والحرص على تنفيذ التوصيات والدروس المستفادة الموثقة في تقارير تقييم العمليات الانتخابية بغية تأهيل الانتخابات المقبلة؛

٢٢ - تصميم برنامج لبناء قدرات الجماعات والهياكل البرلمانية في الجمعية الوطنية، والأحزاب السياسية كذلك؛

٢٣ - تعبئة خبرات دولية ذات نوعية جيدة لدعم اللجنة المؤقتة للمصالحة الوطنية بهدف مساعدة الغينيين على وضع برنامج للمصالحة الوطنية مع مراعاة خصوصيات هذه

العملية في غينيا؛ وفي هذا الصدد، ستيسر لجنة بناء السلام إتاحة الممارسات الجيدة في هذا المجال؛

٢٤ - دعم إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان متى أصبح متاحاً للجمعية الوطنية المقبلة أن تتخذ الترتيبات المنصوص عليها في الدستور؛

٢٥ - مواصلة دعم فريق القضاة المكلفين بالتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وتعزيز ذلك الدعم من أجل التنفيذ الكامل للبيان المشترك بين الحكومة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛

باء - إصلاح قطاع الدفاع والأمن

توصَى الحكومة بما يلي:

٢٦ - مواصلة إصلاح قطاع الأمن كأولوية للحكومة وبدء الجوانب الهيكلية للإصلاح استنادا إلى دينامية ونجاح العمليات التي جرت مؤخرا مثل التعداد الحيوي، وإحالة ٣ ٩٢٨ فردا عسكريا إلى التقاعد، والمضي قدما في إصلاح جميع مكونات قطاع الأمن (بما في ذلك الشرطة والدرك والجمارك وحراس الغابات) عن طريق تزويدها بالوسائل الملائمة، وبوجه خاص بلورة استراتيجية لمواجهة التهديدات المحددة في وثيقة سياسة الدفاع الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وتقييم هذه الاستجابة كما وكيفا؛

٢٧ - تعزيز وضع آليات وأدوات الرقابة المدنية على قطاع الأمن، والاستمرار في إشراك المدنيين في تنفيذ مشاريع الحكومة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وكذلك في المشاريع التي يمولها صندوق تعزيز السلام والشركاء الآخرون، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين المدنيين والعسكريين بهدف تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد جيش جمهوري واعٍ بواجباته وخاضع للسلطة المدنية؛

٢٨ - كفالة التنسيق الجيد للجان القطاعية وتدخلات الشركاء التقنيين والماليين وتعزيز قدرات اللجان التقنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالشرطة والجمارك والبيئة والعدالة عن طريق تزويدها بالوسائل الملائمة؛

٢٩ - مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الشفافية في الإدارة المالية لقطاع الدفاع والأمن؛

٣٠ - دراسة إمكانية إعادة إدماج جزء من أفراد قوات الدفاع والأمن، ولا سيما أفراد الجيش الذين أحيلوا إلى التقاعد لكنهم يرغبون في مواصلة حياتهم العملية، في قطاعات أخرى للنشاط، بما فيها قطاع الأمن الخاص؛

٣١ - العمل مع الشركاء الدوليين على مواجهة التهديدات الجديدة في مجال الأمن، وبالأخص النزاعات والتهديدات التي تواجه بلدان شريط الساحل والصحراء، والجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتهديد الذي يطرحه الإرهاب الدولي؛ واستخدام نهج دون إقليمي من خلال استجابات مشتركة ومنسقة على صعيد بلدان المنطقة دون الإقليمية وباللجوء إلى الآليات القائمة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا؛

٣٢ - إعادة النظر في تخصيص الموارد لقطاع العدالة مع مراعاة التحديات الكبيرة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، واستعادة دولة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، وكفالة فعالية تنسيق وتقسيم العمل بين الشركاء الدوليين الداعمين لقطاع العدالة؛

وتوصَى لجنة بناء السلام بما يلي:

٣٣ - مواصلة اتباع وتعزيز نهج منسق لدعم جهود إصلاح قطاع الأمن يبين للحكومة إصرار الشركاء الدوليين على مواصلة الالتزام في الأجل الطويل؛

٣٤ - تعزيز وتنسيق الدعم المقدم للقوة الخاصة لتأمين العملية الانتخابية في ضوء الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة؛

٣٥ - العمل مع الحكومة على استخلاص الدروس من العمليات ذات الأثر السريع مثل التعداد الحيوي والإحالة إلى التقاعد، ومتابعة الخطوات اللاحقة، وبالأخص إدارة الموارد البشرية على صعيد القوات المسلحة والسير المستدام لنظام تقاعد الأفراد العسكريين؛ وإعداد الخطوات اللاحقة من أجل توسيع نطاق نظام المعاشات التقاعدية ليشمل كل قوات الأمن، وفي نهاية المطاف، كل الوظائف العامة؛

٣٦ - تعزيز وتنسيق الدعم المقدم إلى قطاع العدالة؛

٣٧ - جمع الأطراف الفاعلة الإقليمية والوطنية من أجل وضع نهج إقليمية لتناول المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن مثل الاتجار المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود؛

جيم – السياسة المتعلقة بعمالة الشباب والنساء

توصَى الحكومة بما يلي:

٣٨ – مواصلة الجهود الرامية إلى تنسيق النهج الذي تتبعه الحكومة إزاء مسائل السياسات المتعلقة بالشباب، وتعليم وتدريب وتوظيف الشباب والنساء عن طريق الحد من تجزّؤ الوزارات الحكومية المسؤولة عن هذه السياسات وبإدخال آلية تكفل تحقيق اتساق أكبر فيما بينها؛

٣٩ – مواصلة الجهود الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ولا سيما عن طريق تحسين سبل حصول المرأة الريفية على الأراضي، وتحديث قانون الأسرة بغية كفالة المساواة في الحقوق للنساء، بما في ذلك في ما يتعلق بمسائل الميراث والحقوق في الأراضي؛ ومواصلة مكافحة العوائق الثقافية الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية علاوة على مكافحة أشكال التمييز والعنف التي تستهدف النساء؛

٤٠ – توعية الأحزاب السياسية بأهمية احترام حصة الثلاثين في المائة المخصصة للمرأة على القوائم الانتخابية، والمنصوص عليها في قانون الانتخابات؛

٤١ – وضع رؤية للعمالة في الأجلين المتوسط والطويل تأخذ في الاعتبار الفرص المباشرة وغير المباشرة التي تتيحها تنمية قطاع التعدين وإشراك القطاع الخاص، وبالأخص شركات التعدين، في ما يتعلق بالفرص المتاحة لليد العاملة المحلية وما يتصل بذلك من تحديات، ولا سيما وضع برامج تدريب لتزويد الشباب الغيني بالكفاءات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، مع مراعاة التحديات التي يطرحها التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والفرص التي يتيحها؛

٤٢ – وضع رؤية للعمالة في الأجلين المتوسط والطويل للقطاع الزراعي أيضا، وذلك بالأخص بغية تعزيز الأمن الغذائي لغينيا والإسهام في الأمن الغذائي للمنطقة دون الإقليمية؛

وتوصَى لجنة بناء السلام بما يلي:

٤٣ – تزويد الحكومة الغينية بخبرة رفيعة المستوى بغية وضع رؤية واستراتيجية وطنية لعمالة الشباب والنساء تأخذ في الاعتبار الفرص التي تتيحها تنمية قطاع التعدين والزراعة والمخاطر التي تشكلها؛

٤٤ - تشجيع ودعم وضع آليات للتنسيق والتشاور بين الأطراف المعنية وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما حول تنمية قطاع التعدين، وتحديد تدابير ملائمة لبناء السلام يمكن في الوقت نفسه أن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية (احترام البيئة، واحترام قيم المجتمعات المحلية، والحقوق في الأراضي، والخدمات الاجتماعية، وتنمية الاقتصاد المحلي)، وعلى الشباب والنساء (فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، واحترام حقوق العمال)، وعلى شركات التعدين (التخفيف من حدة التوترات مع المجتمعات المحلية، وتوافر آليات لتسوية المنازعات، وكفالة أمن المنشآت/المصانع على نحو أفضل)؛

٤٥ - دعم الحكومة في تحديد وتنفيذ برنامج شامل للشباب يشفع بعنصر للتدريب المهني من شأنه أن يعزز فرص الشباب الغيني في استيفاء الشروط المؤهلة للعمل، وبخاصة في قطاعي الزارعة والتعدين.

الخطوات المقبلة

٤٦ - يتفق الطرفان على إجراء الاستعراض المقبل لبيان الالتزامات المتبادلة في الربع الأخير من عام ٢٠١٢.